٤ – وغيرها من المواقف ، مثل مطالبة الجزائر بتعليق خطوات الاعداد للحوار العربي – الاوروبي ، الى ان يتضح موضوع الاتفاق مع اسرائيل .. الخ.. فهل هي كافية ، وفي مستوى مدلولات الاتفاقية ، عناصر ردة الفعل هذه ؟ والى اين يمكن ان تؤدي ؟

قبل ان نجيب على هذه التساؤلات ، لنتوقف قليلا امام خبرين وردا في الوقت ذاته تقريبا مع اخبار توقيع الاتفاقية المذكورة ، الاول يشير الى ان المتضررين من العهد النازي الذين يحصلون على تعويضات من المانيا الغربية ، سترتفع تعويضاتهم ابتداء من مطلع تموز (يوليو) ١٩٧٥ ، وستبلغ قيمة ما تدفعه حكومة المانيا الغربية لآلاف الاشخاص الذين يحصلون على التعويضات هذا العام ١١ مليار مارك اي اكثر مما دفعت في العام الماضي بمليار مارك (انظر ر.ا.ا. الاربعاء ٧٥/٥/٧ ، العدد رقم ٨١١ ، ص ١١١) ، والثاني يشير الى ان وزير المال الاسرائيلي رابينوفيتش ووزير المال الاميركي ويليم سايمون ، سيوقعان على بيان مشترك تتحفظ فيه الولايات المتحدة على المقاطعة العربية لاسرائيل ، وتعلنان فيه اتفاقا لمنع ازدواجية الضرائب وستلتزم الولايات المتحدة بان تقدم لاسرائيل معاملة مفضلة بامدادات المواد الخام ، ومنحها ٢٠ مليون دولار لتحلية مياه البحر ... (ر.ا.ا. ، الاثنين ٧٥/٥/١٢ العدد رقم ٨١٥ صفحة ٢٢٧) . من الواضح تماما ان اسرائيل تسعى ، في هذه الفترة بالذات ، الى تامين تنفسها الاقتصادي محاولة تخفيف عبء المقاطعة قدر الامكان ، ومن الواضح ايضا ، ان التجاوب الاميركي والاوروبي معها في هذا الصدد ، يكاد يكون كاملا .

ان ردة الفعل العربية ليست في اي مقياس من المقاييس في حجم مدلولات ومعاني الاتفاقية ، وهي، في افقها الراهن ، لن تؤدي الى اكثر من تاخير الحوار العربي – الاوروبي ، الذي تشبثت بفكرته الدول الاوروبية قبل الدول العربية ، ولكن ردة الفعل هذه لن تتمكن من احداث اي تغيير يذكر لصالح الدول العربية ، وقضاياها التي وضعتها على جدول الحوار المذكور .

ثالثا – الموقف المطلوب :

لا تحتاج الاتفاقية التي وقعت بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة الى دراسة طويلة والى تجميع معلومات من قبل الدول العربية ، لان المهم فيها اكثر من غيره هو خلفياتها ومرتكزاتها واثارها. وهذه ، في رأينا ، واضحة بما فيه الكفاية . من هنا فان ما يتطلبه الوضع الان ، هو التحرك السريع والمخطط ، ذو الحجم والمستوى المتناسبين مع خطورة ما تعنيه هذه الاتفاقية . ان تجميد الحوار او تعليقه يعني ان الحوار سيعود طبيعيا بين الدول العربية والدول الاوروبية بعد ان توضح هذه الاخيرة اسباب توقيعها الاتفاقية مع اسرائيل وبعد ان تقدم ربما ، بعض الامتيازات لبعض الدول العربية في التعامل التجاري . وكذلك فان المطالبة بتقديم تعويضات للدول العربية مقابل الاتفاقية الموقعة مع اسرائيل لا تعدو كونها خطوة تكتيكية لا تحل المشكلة ولا تشكل ردا حقيقيا على الاتفاقية .

بالطبع ، لسنا بصدد وضع اسس الحوار العربي – الاوروبي ، ولكننا نورد هنا مقترحات في بعض الخطوات الاساسية المطلوبة التي قد تمثل ردا ، في حال تبنيها ، يتناسب وخطورة الاتفاقية ومدلولاتها. ترتكز الخطوات المطلوبة على جملة عوامل ، اهمها ان الدول الاوروبية انما هي بحاجة الى التنسيق مع الدول العربية اكثر بكثير من العكس ، وان الاقتصاد الاوروبي والرأسمالي العالمي ككل يعيش حالة اهتزاز خطيرة تهدد وجوده جملة وتفصيلا ، وان الدول العربية ، والنفطية منها خاصة ، هي دون غيرها ، تملك السيطرة الان ولفترة طويلة على مسرح الاقتصاد العالمي ، من حيث امتلاك مصادر الطاقة وحركة الاموال وحجمها وسيولتها (وفي بحث قادم نتناول هذا الجانب بالتحليل) ، وكذلك فاننا كعرب ، في تحركنا لمواجهة اثار الاتفاقية ، لا نبغي في الدرجة الاولى ، مكاسب اقتصادية وامتيازات، بمعنى اننا لا نماثل الضغوط من اجل بلوغ اتفاقية مشابهة كالتي وقعت مع اسرائيل، في احسن الاحوال وانما الذي نستهدفه هو احكام المقاطعة حول اسرائيل ومنع الاستخفاف بقدراتنا وادراكنا ، وايقاف التعامل معنا (كما تنطلق الدول الاوروبية في التعامل معنا باستمرار) على اننا دول متخلفة غير منظمة الحركة، يمكن هضم حقوقها دائما وعلى حساب صالح شعوبها ومصالحها الحقيقية . ثم تأتي بعد هذه العوامل الاساسية مجموعة من العوامل الفرعية ، المباشرة ، التي يمكن اعتمادها كمرتكزات ايضا ، مثل عامل الزمن المتبقي للبدء في تنفيذ بعض بنود الاتفاقية ، خاصة البند السادس والذي ينص على الاتفاق على استئناف المفاوضات (بين السوق الاوروبية واسرائيل) بشان التعاون الفني والعلمي (وبالمناسبة فان هذه المفاوضات على جانب كبير من الاهمية والحيوية بالنسبة لاسرائيل ولمفصلات اقتصادها المزمنة ، ومن المتوقع ان تنتج عنها مجموعة اتفاقات) ، ومثل الاتفاقيات الجزئية المرتبطة بالاتفاقية الاساسية والتي قد تحصل اسرائيل بموجبها على مزيد من الامتيازات . اذا ظل الجانب العربي يتحرك في اطاق ردة فعله الحالية ، وغيرها وغيرها من العوامل ، استنادا الى هذه العوامل نقترح الخطوات التالية :

١ – اعلان موحد من الجانب العربي عن ايقاف كافة المفاوضات القائمة الان ، على صعيد الدول العربية مجتمعة او على صعيد المباحثات الثنائية العديدة الدائرة الان ، وفي اكثر من مجال ،

٢ – دعوة كافة الاطراف العالمية الاخرى التي تقيم اتصالات اقتصادية مكثفة مع بعض الدول العربية الى ممارسة ضغوطها على الدول الاوروبية باتجاه الغاء الاتفاقية مع اسرائيل كشرط من شروط التعاون والتنسيق .

٣ – تشكيل لجنة فنية عربية مختصة ، تكون مهمتها وضع صيغة تحرك في مختلف المؤتمرات والاجتماعات للضغط على الدول الاوروبية باتجاه الغاء الاتفاقية ، وتكون مهمتها ايضا رصد كافة الاتصالات الاقتصادية خاصة ، التي تقوم بها اسرائيل بهدف ايجاد منافذ تنفس اقتصادي لها جديدة ومتعددة الجوانب ، لاستخدام نتائج رصد هذه الاتصالات من اجل العمل على عرقلتها واحباطها

٤ – العمل وباسرع وقت ممكن على اعادة المصداقية لسلاح النفط في ممارسة الضغط ، بعد ان كاد يفقد هذا السلاح تاثيره ، بسبب التصريحات المتضاربة من قبل المسؤولين العرب ، وفي مؤتمر الاوبك وغيرها .

٥ – البدء الجدي والفعال في تحريك الارصدة العربية في الخارج ، هذا السلاح الذي لم يستعمل فحسب ، بل تمكنت المؤسسات المالية الاوروبية ، وخاصة الالمانية الغربية ، من الحد منه الى حد بعيد .

٦ – اعلان ايقاف الاعداد للحوار العربي – الاوروبي ، ريثما يتلمس الجانب العربي ، على ضوء نتائج تحركاته وانعكاساتها في صدد الغاء الاتفاقية بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل .

لم يعد جائزا للدول العربية ان تكون الطرف الضعيف ، ولم يعد مقبولا منها ان لا تستلم زمام المبادرة وباستمرار . ان ممارسة الحركة السياسية الضاغطة تظل دون فعل حقيقي ، اذا لم ترافقها حركة ضغط اقتصادية فاعلة . ان الدول العربية تتحمل المسؤولية التاريخية امام شعوبها وقضاياها اذا لم ترتفع الى مستوى التحديات التي تطرحها اسرائيل على الدوام .

المراجع

(١) ولا بد من التذكير انه في الفترة الاولى من وجود اسرائيل ، اي الفترة الممتدة بين ١٩٤٩ – ١٩٦٢ ، المرحلة الحاسمة في حياة الكيان الاسرائيلي ، وادق مرحلة في دور المقاطعة العربية ، بلغ مجموع المعونات الخارجية المعلن عنها لاسرائيل حوالي ٤٨٩٠ مليون دولار (د. يوسف صايغ « الاقتصاد الاسرائيلي » ، مركز الابحاث ، بيروت ، طبعة ثانية ١٩٦٦ ، ص ٢٥٨) ، وان مجمع سندات الدين – بين ١٩٥١ و٥٤ كانت تسمى سندات التعويض – ، بلغ وبعد ذلك سميت سندات التطوير – ، بلغ مجموعها لغاية ١٩٦٥ حوالى ٨٤٩٠٨ مليون دولار (الرجع « دولة اسرائيل – مكتب رئيس الوزراء – الاقتصادي الاسرائيلي » ، القدس ، اذار ١٩٦٨ ، وايضا حتى ذلك التاريخ بلغت القروض والهبات المعلنة من الولايات المتحدة ما يقارب ١٠٠٠ مليون دولار (« الاقتصاد الاسرائيلي » ، ص ٢٦٤) .

(٢) كانت هناك اتفاقيتان للتعويضات من المانيا الغربية ، الاولى بوشر العمل بها في العام ١٩٥٢ ونصت على منح التعويضات للدولة اسرائيل بلغت في مجموعها حوالى ٨٢٠ مليون دولار ، والثانية قد بوشر العمل بها في ١٩٥٤ ، نصت على منح التعويضات لافراد يهود تضرروا اثناء النازي جسديا او ماديا ، وبالنتيجة حصلت اسرائيل على ما مجموعه ١٥٠٠ مليون دولار من المانيا « الاقتصاد الاسرائيلي » حتى العام ١٩٦٥ (٢٦٢ – ٢٦٣) . وفي العام ١٩٦٥ توقف الدفع اساس الاتفاقية الاولى اما التعويضات للافراد فاستمر دفعها . لغاية العام ١٩٦٦ كان مجموع العائدات من الاتفاقية الثانية حوالى ١٠٠٠ دولار ، (« الكتاب السنوي لاسرائيل » ١٩٦٦) وظلت هذه العائدات تتزايد عاما بعد عام لتبلغ العام ١٩٧٥ فقط حوالى ١١ مليار مارك المانية

الاتفاقية الاخيرة بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل كما تنص بنودها المعلنة قدمت للسلع الاسرائيلية تسهيلات ضخمة لدخول اسواق دول السوق المشتركة ، في الوقت الذي حافظت به اسرائيل على اسوارها الجمركية لحماية صناعتها ، اذ انها لن تعطي السوق اية امتيازات او تسهيلات جمركية قبل العام ١٩٨٩ وذلك بالنسبة للسلع التي تنافس السلع المحلية الاسرائيلية . وفي الوقت نفسه فان ترفع الجمارك قبل العام ١٩٨٠ حتى عن السلع الاوروبية التي لا تنافس السلع الاسرائيلية بينما تقول الاتفاقية المذكورة برفع الحواجز الجمركية الاوروبية عن السلع الاسرائيلية مع مطلع العام ١٩٧٧ . اي ان الاتفاقية المذكورة لن تمس سياسة التنمية الاسرائيلية قبل العام ١٩٨٩ وهو دائما الوجه الخطر لاي اتفاقية اقتصادية توقعها دول متقدمة من طراز دول السوق المشتركة مع دول اقل نموا .

لماذا اتفاقية اسرائيل والسوق المشتركة تاريخية وخطيرة جدا ؟

بقلم: حسين ابو النمل

ان التسهيلات التصديرية التي اعطيت لاسرائيل الهولة بقدراتها التصديرية ، وهذا ما تحدده حقيقة الاوضاع اسرائيل الاقتصادية .

ما هي حقيقة اوضاع اسرائيل الاقتصادية ؟

ان الفكرة السائدة عن الاقتصاد الاسرائيلي هي قوة خاطئة ، فكرة كونتها الاجهزة الاعلامية الرسمية العربية وساهم بترويجها حتى بعض المختصين القضايا الاسرائيلية . واتت الازمة الاقتصادية اثر ربي تشرين لتؤكدها . ولكن قراءة دقيقة ومتفحصة لاقتصاد الاسرائيلي تجعلنا امام صورة معكوسة جذريا عن الصورة السائدة حيث طغت الظواهر السطحية على القضايا الجوهرية . وقد آن الاوان لتحطيم افكار من طراز الاقتصاد الطفيلي !! الذي يعتمد على الحقن الاجنبية .. والاقتصاد الذي يعاني من التضخم وموجات ارتفاع الاسعار والبطالة !! مرة ثانية ، ومع الاسف الشديد وبالرغم من كل ما قيل ، فان البنية التحتية للاقتصاد الاسرائيلي هي بنية سليمة ، والظواهر المرضية التي يتم التركيز عليها ليست سوى ظواهر طارئة . والامر يحتاج الى قليل من التروي وتدقيق في الارقام لتكتشف حقيقة الاقتصاد الاسرائيلي . ولذا فلا بد ان نذكر الحقائق التالية :

١ – لقد بلغ الناتج القومي الاسرائيلي عام ١٩٧٤ حوالي ٨٤٧٠٠ مليار دولار . ولادراك معنى ذلك لا بد ان نعلم ايضا ان الناتج القومي المصري للعام المذكور قد بلغ ٨٤٥٠٠ مليار دولار ، اي ان الناتج القومي الاسرائيلي قد تجاوز الناتج القومي المصري رغم اتساع عدد سكان مصر ١١ ضعفا عدد سكان اسرائيل.

٢ – ان الاقتصاد الاسرائيلي – منذ العام ١٩٦٧ – يعيش حالة من العمالة الكاملة ، بل انه قد « هضم » ٦١٤٣٠٠ الف عامل عربي من المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ كما تقول الاحصائيات الاسرائيلية نفسها . هذا بالاضافة الى ما لا يقل عن عشرة الاف عامل يعملون بطريقة غير شرعية في المنطقة المحتلة ١٩٤٨ ، علما بان هنالك ١٠٠ الف شخص اسرائيلي يعملون في وظيفتين في آن واحد .

٣ – ان حجم الاكاديميين العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي – عدا المنتظرين في مراكز الاستيعاب – يبلغ ١٤٠٩٪ من اجمالي العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي ، وهذه النسبة تفوق مثيلتها في المانيا الغربية والولايات المتحدة الاميركية . وهذا يعكس قدرة الاقتصاد على تطوير نفسه وبالذات في مجال الصناعة .

٤ – ان الميزان التجاري الاسرائيلي قد تعرض لتبدلات جوهرية في الفترة الماضية ، فالسلع الراسمالية والوسيطة قد اصبحت تحتل ما نسبته اكثر من ٩٠٪ من اجمالي الواردات والصادرات الصناعية بدأت تحتل درجة الاولوية مكان الصادرات الزراعية بنسب سنوية متزايدة .

٥ – ان الصناعة الاسرائيلية قد تزايدت بمعدلات مذهلة في السنوات الخمس عشرة الماضية وبمقدار يتراوح بين ٢٠ ضعفا وبين ٥ اضعاف . والناتج القومي قد تضاعف حتى بلغ ٨٠٧ مليار دولار عام ١٩٧٤ كما سبق الاشارة .

٦ – ان الذي ساعد اسرائيل على القفز بمعدلات تزايد صناعتها بهذا المقدار هو طبيعة الخطة الصناعية التي قامت بتنفيذها ، فبعد ان نفذت برنامجها التصنيعي الشامل الاول بمساعدات المانيا الغربية ، فقد وصلت الى درجة اصبحت به الصناعة الاسرائيلية في العام ١٩٦٦ تعاني من الطاقة الانتاجية العاطلة كما ذكرت احدى الهيئات المتخصصة والمتفرغة عن الامم المتحدة . ورغم وجود طاقة انتاجية عاطلة في ١٩٦٦ فقد استمرت اسرائيل في توظيف مزيد من الاموال في قطاع الاستثمارات بحيث كانت توظف ما بين مليار الى مليارى دولار سنويا سواء من خلال القطاع الحكومي او من خلال المستثمرين الاجانب ، وقد كانت وتيرة توسعها بالاستثمارات اسرع من وتيرة تزايد قدرتها على التشغيل ، فبالرغم من المهاجرين الجدد ، وبالرغم من ابتلاع الرقم المذكور انفا من اليد العاملة العربية من المناطق المحتلة فان الطاقة الانتاجية العاطلة في مجال الصناعة هي في تزايد ، فقد تحدثت دراسة اعدها مصدر اسرائيلي عن وجود طاقة انتاجية عاطلة في عدد من الصناعات في العام ١٩٧٠ تبلغ ٤٠٪ من اجمالي الطاقة الانتاجية وبعد سنتين اي في ١٩٧٢ كتب دكتور جاييم ليفي عميد كلية وادارة الاعمال في الجامعة العبرية : عن ان العديد من الصناعات الاسرائيلية تستطيع زيادة انتاجها بنسبة تتراوح بين ٣٥ و٥٠٠ (خمسمئة) ٪ بدون اية توظيفات جديدة ، علما بانه في السنة المذكورة كان الاقتصاد الاسرائيلي قد امتص ٥٢٤٠٠ عامل من المناطق المحتلة .

٧ – ان المناطق المحتلة ما زالت قادرة حتى الان على اعطاء المزيد من اليد العاملة الرخيصة اي انه ما زال هنالك مزيد من المعروض منها .

ان هذا يعني ان الاقتصاد الاسرائيلي يمتلك في هذه المرحلة ، كافة العناصر الضرورية لزيادة انتاجه